مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

من قال فيه الإمام أحمد (في حديثه مناكير) وروى له الإمام البخاري في صحيحه

د. راشد حمدان رويشد العازمي

عضو هيئة التدريس- كلية الشريعة

جامعة اليرموك

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٦- السنة ٣٦

محرم: ١٤٤٣هـ - سبتمبر ٢٠٢١م

البحث الثاني

من قال فيه الإمام أحمد (في حديثه مناكير) وروى له الإمام البخاري في صحيحه

د. راشد حمدان رويشد العازمي
أستاذ مساعد في قسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

DOI: 10.34120/0378-036-126-003

من قال فيه الإمام أحمد (في حديثه مناكير) وروى له الإمام البخاري في صحيحه

د. راشد حمدان رويشد العازمي(*)

تاريخ استلام البحث: أغسطس ٢٠٢٠م تاريخ إجازة البحث: سبتمبر ٢٠٢٠م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التعرف على من قال فيه الإمام أحمد بأن في أحاديثه مناكير ونحوه من الألفاظ، وروى له الإمام البخاري في صحيحه، ومن أجل تحقيق أهداف البحث؛ تم استخدام كل من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي وذلك لتناسبهما مع طبيعة البحث. من خلال مناقشة تحليلية لعشرين راويًا، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن منهج البخاري منهج الانتقاء بين الرواة؛ سواء بانتقاء مروياتهم أو من روى عنهم. كما تفنن البخاري بالرواية عن هؤلاء الرواة، وتجنب مناكيرهم، وأخرج عنهم بالانتقاء أو المتابعة مع غيرهم.

الكلمات المفتاحية: الإمام أحمد، الإمام البخاري، مناكير.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع سنته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن العناية في صحيح البخاري وما يتعلق به من دراسات تخصصية؛ تظهر علم هذا الإمام، ومدى دقته في انتقاء الرواة وأحاديثهم، وبيان مصطلحات أئمة النقد وتحريرها، وبيان مرادهم بها، وهو ما ينبغي أن تتجه البحوث والدراسات لتحقيقه على أسس علمية ومنهجية سليمة؛ إذْ عُرف عن أئمة الجرح والتعديل تنوّع مصطلحاتهم وإطلاقاتهم، فقد

(*) أستاذاً مساعداً بقسم التفسير والحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت ، منذ عام ٢٠١٦م. حاصل على شهادة الدكتوراه في الحديث من جامعة القاهرة ، عام ٢٠١٠م. والماجستير في الحديث من الجامعة الأردنية ، عام ٢٠٠٤م. والليسانس في أصول الدين من جامعة الكويت، عام ١٩٩٩م. وهو محكم قضائي وأمام وخطيب في وزارة الأوقاف الكويتية. له عدد من الأبحاث المحكمة.
الاهتمامات البحثية: مصطلح الحديث، فقه السنة، العلل والتخريج ودراسات في الحديث النبوي.

يطلقون بعض الجرح المقيد للرواة مما يولّد إشكالا لدى الباحث، وأحيانًا، يستعملونها في أكثر من معنى بحسب السياق أو غيره من المؤثرات، وقد يشكل هذا على بعض الباحثين؛ فيظن أن ذلك طعن في رواة البخاري، ومن ثم طعن في أحاديث الصحيح، لذلك، أحببت أن أكتب بحثًا في هذا المجال محاولًا تقديم إضافة علمية فيه، فاخترت من وُصف(في أحاديثه مناكير) عند الإمام أحمد بن حنبل، ضمن قيود سأذكرها في ضابط البحث إن شاء الله.

أهمية البحث:

١ – إنّ الموضوع متعلق بضبط مصطلحات الجرح والتعديل ومراد الأئمة منها؛ مما له أثر بارز في قبول الراوي والمروي.

٢ – يعدّ البحث من التطبيقات المهمة على الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري؛ فهو يصبّ في خدمة الصحيحين أو أحدهما.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في بعض أقوال الإمام أحمد، كقوله: في أحاديثه مناكير، في بعض رجال صحيح البخاري؛ مما يوهم النكارة.

أهداف البحث:

١ – بيان مراد الإمام أحمد بمن قال في بعض أحاديثهم بالنكارة ونحوها من الألفاظ.

٢ – مناقشة تفسيرات بعض العلماء لمراد الإمام أحمد، عند إطلاق هذا المصطلح، من خلال التطبيق الذي سيقوم به الباحث في هذه الدراسة.

٣ – بيان طريقة البخاري في الرواية عن هؤلاء الرواة.

حدود البحث:

حصرتُ الرواة الذين أطلق الإمام أحمد فيهم هذه الألفاظ ممّن روى لهم البخاري في صحيحه، وقد استخرجتهم من كتب الإمام أحمد، مع الاستعانة بالفصل التاسع من هدي الساري لابن حجر «في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري».

الدراسات السابقة:

– الإنارة والاستنارة في بيان الاختلاف بين الإمامين أحمد والبخاري في حديث الاستخارة، خالد الحايك.

– التعديل والتجريح عمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي.
– الاحتجاج برواية عمر بن شعيب عن أبيه عن جده، أ.د إبراهيم محمد الصبيحي.

خطة البحث:

تتكون الخطة من مقدمة، وتمهيد، وقسم الدراسة «تراجم الرواة»، والخاتمة.

منهج البحث:

١. المنهج الاستقرائي: وذلك بجمع أقوال الإمام أحمد «في أحاديثه مناكير» في رواة البخاري.
٢. المنهج التحليلي: وذلك بدراسة أقوال العلماء في هؤلاء الرواة؛ لمقارنتها مع قول الإمام أحمد، مع بيان طريقة البخاري في الرواية عنهم في صحيحه؛ لمعرفة درجة هؤلاء الرواة عنده، وهذا كله مما يساعد في تحديد مراد الإمام أحمد بهذا المصطلح.

التمهيد: تعريف المنكر لغة واصطلاحًا:

المنكر لغة:

(نكر): النون والكاف والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة التي يَسكُن إليها القَلب، ونَكِرَ الشَّيءَ وأنكَره: لم يَقْبَلْه قلبُه، ولم يعترِفْ به لسانُه[١].

(نكر): النَّكْرُ والنَّكارَةُ والنّكْراءُ بالفتح في الكُلِّ، والنُّكْرُ بالضّمّ: الدَّهاءُ والفِطْنَةُ، يقال للرجل إذا كان فَطِنًا مُنْكَرًا: ما أَشدَّ نَكْرَهُ ونُكْرَه بالفتح والضّمّ، ومن ذلك حديث معاوية: إنِّي لأَكْرَهُ النَّكارَةَ في الرّجُل؛ أَي الدهاءَ[٢].

وقد تكرر ذكْر (الإنكار والمُنْكَر) في الحديث وهو ضِدّ المعروف، وكلُّ ما قَبَّحه الشرع وحَرَّمه وكَرِهه فهو مُنْكَر، يقال: أنكَر الشيءَ يُنْكِره إنكارا فهو مُنْكِر، ونَكِره يَنْكَرُه نُكْرا فهو مَنْكورٌ، واسْتَنْكَره فهو مُسْتَنْكِر والنَّكِير: الإنكار والإنكار: الجُحود[٣].

المنكر اصطلاحًا:

ورد مصطلح المنكر في وقت مبكر، وتعددت أقوال العلماء فيه، وقد يطلقه بعضهم على

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥ / ٤٧٦)
(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (١٤/ ٢٨٧).
(٣) النهاية في غريب الحديث(٥ / ١١٥).

رواية الثقة إذا أخطأ فيها؛ فقال الإمام مسلم (٢٦١هـ): «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا؛ خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله»[١].

فقيل ترك حديثه إذا كثر ذلك عنده، وأما إذا قل؛ فإنه لا يترك، ولذلك، قال النووي تعليقًا على ذلك: «هذا الذي ذكر – رحمه الله – هو معنى المنكر عند المحدثين، يعني به المنكر المردود، فإنهم يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطًا متقنًا» [٢].

وقد يطلقه بعضهم على الحديث غير المعروف وغير الصحيح؛ سواء رواه الثقة أو الضعيف.

ولذلك، قال الحافظ البرديجي (٣٠١هـ) عن المنكر: «هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر» [٣].

ونقل ابن الصلاح تعريف البرديجي واعترض عليه فقال: «فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيّناه آنفًا في شرح الشاذ ...» [٤].

وقد يطلقه بعضهم ويريد به مخالفة الراوي لمن هو أولى منه بالحفظ والإتقان، قال ابن الصلاح: «إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط؛ كان ما انفرد به شاذاً مردودًا، وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، إنما هو أمر رواه ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المتفرد، فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه؛ قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه .. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كان خارمًا له مزحزحًا له عن حيز الصحيح، ثم هو دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غيره بعيدًا من درجة الضابط المقبول تفرده؛ استحسنّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا عن ذلك؛

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، مقدمة الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١/ ٦).
(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٨٠).
(٣) المصدر السابق (٦/ ٢٢٩).
(٤) المصدر السابق (٦/ ٢٢٩) .

رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر ..»[1].

وقال ابن حجر: «وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوّى بينهما»[2] ومراده ابن الصلاح، وعلى هذا؛ فالمنكر له شرطان، الأول: ضعف الراوي، والثاني: مخالفته لمن هو أوثق منه، وقد سار على هذا كل من جاء بعد الحافظ بن حجر.

يقول عبد القادر المحمدي: «من خلال الاستقراء لمنهج الأئمة المتقدمين؛ يظهر بجلاء أن الأحاديث المنكرة هي الأحاديث التي يخطئ فيها الراوي في إسنادها أو متنها؛ سواء أكان هذا الراوي ثقة، أم صدوقا، أم ضعيفا، أم متروكا، وأن النكارة تطلق على تفرد الضعيف أو على ما يرويه المتروك مطلقا»[3].

وأما مقصود الإمام أحمد بالنكارة هو التفرد كما قال الحافظ ابن حجر[4].

وموضوع بحثي ليس بيان معنى الحديث المنكر مما يكون من الحكم على الأحاديث، وإنما هو لبيان مصطلح في علم الجرح والتعديل مما يكون حكمًا على الراوي لا على الحديث، وهو: «في أحاديثه مناكير وما يشبهه» وبالله التوفيق.

تنبيهات مهمة:

١. الفرق بين «يروي مناكير» وفي «حديثه مناكير»: قال المعلمي اليماني في طليعة التنكيل: «فإن (يروي المناكير) يقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارة، ولا ذنب له في النكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح، وقولهم: في حديثه مناكير؛ كثيرًا ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزمًا أو احتمالًا، فلا

(١) مقدمة ابن الصلاح ص (١٦٧).
(٢) ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط:١، ١٤٢٢هـ، ص (٨٧).
(٣) الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، (ص٤٢).
(٤) هدي الساري (ص/ ٤٧١).

يكون ثقة»[١].

ومع أن كلام المعلمي نظري، ينظر إلى تحليل اللفظين والمقارنة بين مدلوليهما دون محاولة إثبات ذلك من خلال تطبيقات عملية من تصرفات النقاد؛ إلا أن بحثي سيحاول، إن شاء الله، التثبت من كلام وزعم المعلمي ومدى موافقته للواقع العملي عند المحدثين في عصر الرواية.

٢. الفرق بين «منكر الحديث» و«روى مناكير»: قال الزيلعي في نصب الراية: «من يقال فيه: منكر الحديث، ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكرة؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائمًا، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، وكذلك في «زيد بن أبي أنيسة»؛ في بعض أحاديثه إنكار، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم، وهما العمدة في ذلك»[٢].

وقول الزيلعي هذا يبدو أنه نظري كقول المعلمي السابق، بل وردت بعض الأمثلة في كلام الإمام أحمد تخالف كلام الزيلعي، قال السخاوي: إنهم قد يطلقون (منكر الحديث) على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، كما قال الحاكم للدارقطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل، قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة[٣].

قلت: فمن الأمثلة الدالة على عدم التفريق بين منكر الحديث وبين روى مناكير أو منكرة؛ أن الإمام أحمد استعمل (روى مناكير) في المتروكين، وكذلك أطلق منكر الحديث في الثقة والصدوق، فمن ذلك:

– (• قال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: أبو شهاب موسى بن نافع؟ قال: ما أرى به بأسًا، أو قال: ليس به بأس.

• وقال أبو جعفر الجمال: قال أحمد بن حنبل: موسى بن نافع منكر الحديث)[٤].

– (وقال ابن هانئ: قرأت على أبي عبد الله: حسين بن حسن الأشقر، قال أبو كدينة عن عطاء بن السائب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: مر

(١) التنكيل (١/ ٤٤).
(٢) نصب الراية لأحاديث الهداية (١/ ١٧٩).
(٣) فتح المغيث (١/ ٣٧٥).
(٤) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٣/ ٤١٧).

يهودي برسول الله ﷺ وهو يحدث أصحابه، فقالت قريش: يا يهودي؛ إن هذا يزعم أنه نبي، قال: لأسألنّه عن شيء لا يعلمه إلا نبي، فجاء حتى جلس، فقال: يا محمد؛ ممّ يخلق الإنسان؟ فقال: يا يهودي؛ من كل يخلق، من نطفة الرجل ومن المرأة، فأما نطفة الرجل؛ فنطفه غليظة، منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة؛ فمنها اللحم والدم، فقام اليهودي فقال: هكذا كان يقول من كان قبلك.

قال أبو عبد الله بعقب هذا الحديث: منكر الحديث، وكان صدوقًا)[1].

ومما يدل، أيضًا، على عدم التفرقة عنده وعند ابنه الذي يرويه عنه ما يلي:

– (• قال عبد الله بن أحمد: ذكر أبي محمد بن كثير المصيصي فضعفه جدًا، وقال: سمع من معمر، ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها، وضعف حديثه عن معمر جدًّا وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكرة)[2].

٣–الفرق بين قول الجمهور والإمام أحمد في المنكر: قال التهانوي : « وفرق بين المجهور يطلقونه على ضعيف يخالف الثقات في روايته وأحمد يطلقه على من يغرب على أقرانه بالحديث»[3].

قسم الدراسة التطبيقية:

وهي دراسة الرواة بالترتيب على حروف المعجم:

١ - بُريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أبو بردة الكوفي:

قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: طلحة بن يحيى، أحب إلي من بُريد بن أبي بردة، بُريد يروي أحاديث مناكير»[4].

قال ابن حجر: «قلت احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[5].

قال الباجي: أخرج البخاري، في الإيمان والصلاة وغير موضع، عن الثوري وأبي أسامة ويحيى بن سعيد الأموي وغيرهم عنه عن جده أبي بردة، قال أبو حاتم الرازي: يكتب

(١) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٤/ ٣٤٣).
(٢) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٤/ ٣٤٣).
(٣) قواعد في علوم الحديث (ص / ٢٥٨–٢٥٩).
(٤) أحمد بن حنبل، العلل (٢/ ١١)، (١٣٨٠)، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، (١/ ٣٢٦).
(٥) هدي الساري لابن حجر، ص(٣٩٢).

حديثه وليس بالمتين، قال النسائي في كتاب الضعفاء: ليس بذاك القوي[١].

قال يحيى بن معين: بُريد بن عبد الله بن أبي بردة ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات[٣] ووثقه العجلي[٤].

وذكره ابن عدي فقال: «قد اعتبرت حديث بُريد فلم أر فيه حديثًا أنكره سوى حديث: إذا أراد الله بأمة خيرًا»[٥].

قال الذهبي: ثقة [٦].

وبهذا، يتبين أن بُريدا ثقة عند المحدثين، وأن البخاري احتج به وأكثر عنه[٧]، فلم يظهر أن الإمام أحمد يقصد تضعيف بُريد، بل يأخذ عليه بعض أفراده، خصوصا أن ابن عدي اعتبر حديثه، ووجد حديثا واحدا فقط والله أعلم.

٢ – الحسن بن بشر بن سلم الهمداني، أو البجلي، أبو علي الكوفي:

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله سُئل عن الحسن بن بشر بن سلم الكوفي فقال: «ما أرى به بأسًا في نفسه، روى عن زهير أشياء مناكير»[٨].

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الحسن بن بشر بن سالم الكوفي فقال: ما أدري، أخبرك؛ قد روى عن زهير، عن أبي الزبير، عن جابر، في الجنين، قال أبو عبد الله: ما أرى كان به بأس في نفسه، قال أبو عبد الله: وأبوه بشر بن سلم، قد رأيته يجيء إلى أبي النضر، قال أبو عبد الله: ولم أسمع من أبيه شيئا، قال أبو عبد الله: وروى عنه مروان بن معاوية حديثا فأسنده، قال أبو عبد الله: وأنا قد سمعته من مروان بن معاوية، عن يحيى بن العجمي، عن الزهري حديثا في العرب، قيل لأبي عبد الله: وحدث عن الحكم بن عبد الملك

(١) التعديل والتجريح (١/ ٤٤١).
(٢) تاريخ يحيى بن معين، ص (٨٨) .
(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ١١٦).
(٤) الثقات للعجلي (١/ ٢٤٤).
(٥) الكامل في الضعفاء (٢/ ٦٢)
(٦) المغني في الضعفاء للذهبي، ص(٤٩).
(٧) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب فضل علم وعلم (١/ ٢٧)، كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الفجر في جماعة (١/ ١٣٢).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣).

بأحاديث فقال: هذا الآن من قبل الحكم بن عبد الملك[١].

وقال أحمد: ما أرى كان به بأس في نفسه[٢].

ولكن، قد قال أحمد: «ما أرى كان به بأس في نفسه، وروى عن زهير أشياء مناكير»[٣].

وقد وثقه أبو حاتم[٤] وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: منكر الحديث[٥]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٦].

ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨] وقال ابن عدي: «أحاديثه يقرب بعضها من بعض، وليس هو منكر الحديث»[٩].

قال الإمام الذهَبِيّ: «وتردد فيه أحمد بن حنبل»[١٠].

وابن حجر: صدوق يخطئ[١١].

نلاحظ، هنا، أن الإمام أحمد عدل الراوي ولم يجرحه، حيث قال: (ما أرى به بأسًا في نفسه)، وهذا يدل على أنه لا يضعفه بذلك، وإنما ينتقد عليه بعض الأفراد والمناكير التي لم يتابع عليها.

له روايتان في صحيح البخاري: **الأولى:** «حديث الأعرابي في الاستسقاء»[١٢].

من طريق الحسن بن بشر وتابعه عبد الله بن المبارك والوليد بن مسلم متابعة قاصرة.

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٣٠٠).
(٢) تاريخ بغداد (٨/ ٢٤٠).
(٣) هدي الساري: ٣٩٤.
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٣).
(٥) تاريخ بغداد (٨/ ٢٤١).
(٦) الكامل في الضعفاء (٢/ ٦٢).
(٧) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٦).
(٨) الثقات (٨/ ١٦٩).
(٩) الكامل في الضعفاء (٢/ ٦٢).
(١٠) الميزان (١/ ٤٨١).
(١١) تقريب التهذيب ص١٥٨.
(١٢) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة (٢/ ١٢)، ٩٣٣.

والثانية: أثر «أوتر معاوية بعد العشاء بركعة»[١].

وقد تابعه نافع بن عمر متابعة قاصرة.

وقال ابن حجر: «فلم يخرج عنه، أي البخاري، في صحيحه من أفراده شيئًا، ولا من أحاديثه عن زهير التي استنكرها أحمد...»[٢].

قلت: فتبين أنه غير محتج به عند البخاري في صحيحه، والله أعلم.

٣ - خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي، مولاهم الكوفي:

قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن خالد بن مخلد فقال: له أحاديث مناكير»[٣].

ولكن، بيّن الإمام أحمد نفسه كما عند الباجي فقال: له أحاديث مناكير ويكتب حديثه[٤].

وقد وثقه عثمان ابن أبي شيبة وزاد: صدوق[٥]، وقال ابن معين: ليس به بأس[٦]، والعجلي زاد: فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث[٧]، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»[٨]، وصالح بن محمد جزرة زاد: كان متهما بالغلو[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]، وقال: «كان يكره أن يقال له: القطواني»[١١].

وقال ابن عدي: «هو من المكثرين، وهو عندي، إن شاء الله، لا بأس به»، وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث: «لم أجد في حديثه أنكر مما ذكرته، ولعلها توهم منه أو حملٌ على

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب معاوية رضي الله عنه (٥/ ٢٨) ح٣٧٦٤.
(٢) الميزان (١/ ٤٨١)، هدي الساري: ٣٩٤.
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ١٨).
(٤) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٥٥٣).
(٥) تاريخ أسماء الثقات، ص٧٧.
(٦) تاريخ ابن معين، ص١٠٤.
(٧) معرفة الثقات (١/ ٣٣٢).
(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٤).
(٩) تهذيب التهذيب (١/ ٥٣٢).
(١٠) الثقات (٨/ ٢٢٤).
(١١) العقيلي، الضعفاء (٢/ ١٥)، (٤٢٤)، والمزي، تهذيب الكمال (٨/ ٦٣)، (١٦٥٢)، والذهبي، وميزان الاعتدال، (١/ ٦٤٠)، (٢٤٦٣).

حفظه»، وقال أبو داود[١] والذهبي[٢] وابن حجر[٣]: صدوق يتشيع، وفي موضع زاد الذهبي: يأتي بغرائب وبمناكير[٤]، وزاد ابن حجر: له أفراد.

أما روايته في البخاري؛ فقال ابن حجر: (من كبار شيوخ البخاري ... وأما المناكير؛ فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة «من عادى لي وليًّا» الحديث..)[٥].

فكلام الإمام أحمد مع كلام ابن عدي في جمعه لمناكيره يدل على وجود نكارة حقيقة في بعض مروياته، إلا أن البخاري تجنّبها في صحيحه، كما حقق ذلك ابن حجر، أما هذا الحديث الذي استنكر عليه؛ فقد قال الذهبي: (فهذا حديث غريب جدا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد)[٦].

قال ابن حجر: طريق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا[٧].

ويقصد بذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده بغير هذا الإسناد من طريق عبد الواحد عن عروة عن عائشة[٨].

قال الشوكاني: وَلا حاجَة لنا فِي الْكَلَام على رجال إِسْنَاده؛ فقد أجمع أهل هَذَا الشَّأْن أَن أَحَادِيث الصَّحِيحَيْنِ أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه، المتلقى بالقبول، المجمع على ثبوته[٩].

٤ – زهير بن محمد أبو المنذر التميمي الخراساني المروزي الخرقي:

قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه؛ فتلك بواطيل

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٢٦٢).
(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، ص٧٤.
(٣) تقريب التهذيب، ص ١٩٠.
(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٧).
(٥) هدي الساري لابن حجر، ص (٤٠٠).
(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤١).
(٧) فتح الباري (١١/ ٢٧٠).
(٨) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦١٩٣).
(٩) قطر الولي على حديث الولي (ص: ٢١٨).

موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل؛ فقد قاله»[١].

قال البخاري: «كان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ، ينبغي أن يكون قلب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير»[٢].

وقد وافق البخاري أحمد فقال: أحاديث أهل العراق عن زهير مستقيمة[٣]، وفي موضع: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح[٤]، وفي موضع آخر: أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس عندي زهير بن محمد[٥]، وفي موضع: روى عنه الوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة مناكير[٦]، وقال: روى عنه أهل الشام مناكير[٧].

وقد وثقه عثمان الدارمي، وزاد: صدوق له أغاليط كثيرة[٨]، وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني، وفي موضع آخر: جائز الحديث[٩].

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط[١٠]، وقال الترمذي: منكر الحديث[١١]، ويعقوب بن شيبة: صدوق صالح الحديث[١٢]، وموسى بن هارون: أرجو أنه صدوق كثير الخطأ[١٣]، والنسائي: ليس به بأس، وعند عمرو ابن أبي سلمة عنه مناكير[١٤]، وفي موضع: ليس

(١) تاريخ دمشق (١٩/ ١٢٢).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٢٧)، علل الترمذي الكبير ٣٨١.
(٣) علل الترمذي الكبير ٣٨١.
(٤) تاريخ دمشق (١٩/ ١٢٠).
(٥) علل الترمذي الكبير ٣٨١.
(٦) التاريخ الأوسط (٢/ ١٣٧).
(٧) التاريخ الكبير(٣/ ٤٢٧)، الضعفاء الصغير، ص ٥٠.
(٨) تاريخ دمشق (١٩/ ١١٩).
(٩) معرفة الثقات (١/ ٣٧١).
(١٠) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٠).
(١١) علل الترمذي، ص٣٩٦.
(١٢) تاريخ دمشق (١٩/ ١٢٢).
(١٣) تاريخ دمشق (١٩/ ١٢٣).
(١٤) تهذيب التهذيب (١/ ٦٤٠).

بالقوي[١]، والساجي: صدوق منكر الحديث[٢].

والحسين بن أبي معشر الحراني: كأن حديثه كلها فوائد[٣]، وزاد الذهبي: له غرائب[٤]، وزاد ابن رجب: متفق على تخريجه، مع أن بعضهم ضعفه، وفصل الخطاب في حال رواياته؛ فإن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن روايتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة[٥].

وذكره ابن حبان في الثقات: وقال يخطئ ويخالف[٦]، وفي موضع: كان يهم في الأحايين[٧].

وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها[٨].

أما رواياته من طريق أهل الشام في البخاري؛ فهي قليلة جدًّا، وتوبع عليها، وهي من رواية الشاميين، قال ابن حجر: (له عند البخاري حديث واحد في كتاب المرضى، قال فيه: حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الملك بن عمرو وهو أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد وعن أبي هريرة حديث: (ما يصيب المسلم من نصب) الحديث، وقد تابعه الوليد بن كثير عند مسلم، وأخرج البخاري في الاستئذان بهذا الإسناد إلى زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد حديث: (إياكم والجلوس في الطرقات) الحديث، ولم ينسب زهيرا عنده فذكر المزي وغيره أنه زهير بن محمد، وقد تابعه عليه حفص بن ميسرة عندهما، والداروردي عند مسلم وأبي داود كلاهما عن زيد بن أسلم به وليس له في البخاري غير هذا)[٩].

٥ – زيد بن أبي أنيسة الجزري أبو أسامة، أصله من الكوفة ثم سكن الرهاء:

قال أبو داود: سمعت أحمد قال: زيد بن أبي أنيسة ليس به بأس[١٠].

(١) الضعفاء والمتروكين للنسائي، ص١١٢.
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٦٤٠).
(٣) الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٧٤).
(٤) الكاشف (١/ ٤٠٨).
(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٧).
(٦) الثقات (٦/ ٣٣٧).
(٧) مشاهير علماء الأمصار، ص٢١٧.
(٨) تقريب التهذيب، ص ٢١٧.
(٩) هدي الساري لابن حجر، ص (٤٠٣).
(١٠) سؤالات أبي داود لأحمد، ص (٢٧٩)

قال ابن حجر: (متفق على الاحتجاج به وتوثيقه)[١].

قلت: ولم أر فيه جرحًا لأحد، إلا ما روي عن الإمام أحمد من أنه قال فيه: «حديثه حسن مقارب، وإن فيها لبعض النكرة، وهو على ذلك حسن الحديث»، وقال المروزي: سألته عنه فحرك يده، وقال: «صالح، وليس هو بذاك»[٢] فهذا رأي للإمام أحمد وحده، وهو جرح غير مفسر في مقابل توثيق الجمهور، فلا يقبل، وهو قد يُطْلِق لفظ: «حديث منكر»، على الحديث الفرد، فلعله هو المقصود هنا، لا سيما أن ابن حجر قال فيه: «ثقة له أفراد»[٣].

أما روايته في البخاري؛ فهي عن المنهال بن عمرو، قال ابن حجر: (قلت في صحيح البخاري حديثه عن المنهال بن عمرو)[٤]، وبما أنه لم يثبت جرحه فلا يضر وجود روايته في البخاري، والله أعلم.

٦ - عبد الرحمن ابن أبي الموالي:

قال ابن عدي: عن أبي طالب أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الموالي قال: عبد الرحمن لا بأس به، قال: كان محبوساً في المطبق حين هزم هؤلاء، يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ في الاستخارة ليس يرويه أحد غيره، هو منكر، قلت: هو منكر؟ قال نعم، ليس يرويه أحد غيره، لا بأس به، وأهل المدينة إذا كان حديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما[٥].

قال ابن حجر: وقد استشكل شيخنا في شرح الترمذي هذا الكلام، وقال: ما عرفت المراد به؛ فإن ابن المنكدر وثابتا ثقتان متفق عليهما[٦].

قال يحيى بن معين: صالح، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به[٧].

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث: لعبد الرحمن عدة أحاديث غير ما ذكرت، وهو مستقيم الحديث، والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد روى حديث غير واحد من

(١) هدي الساري لابن حجر، ص (٤٠٤).
(٢) التهذيب (٣/ ٣٩٨).
(٣) التقريب (١/ ٢٧٢).
(٤) هدي الساري لابن حجر، ص (٤٠٤).
(٥) الكامل ابن عدي (٤/ ٣٠٧).
(٦) فتح الباري (١١/ ١٨٧).
(٧) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٤٨).

أصحاب النبي ﷺ[1].

وعلق ابن حجر قائلًا: (قلت يريد أن للحديث شواهد، وهو كما قال مع مشاحة في إطلاقه، قال الترمذي بعد أن أخرجه: حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموالي، وهو مدني ثقة، روى عنه غير واحد، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب، قلت: وجاء، أيضا، عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر، فحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني وصححه الحاكم، وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في صحيحه...)[2].

وهذا الحديث صححه البخاري والدارقطني فقال في الأفراد: غريب من حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي عن جابر وهو صحيح عنه[3].

فهذا يدل على أن الأئمة صححوا حديثه في الاستخارة، ولم يستنكروا تفرده به، مخالفين بذلك رأي الإمام أحمد.

٧ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم المكي:

قال أبو بكر الأثرم: «قال لي أبو عبد الله: إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان، وأخبرت؛ جاء بمناكير، فإذا قال: أخبرني وسمعت؛ فحسبك به»، وقال محمد بن الفضل العتابي: «كنت عند أبي عبد الله أحمد بن حنبل وذكر ابن جريج فقال: إذا قال: أخبرني وسمعت؛ فحسبك به»، قال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: «إذا قال ابن جريج: قال؛ فاحذروه، وإذا قال: سمعت، أو سألت؛ جاء بشيء ليس في النفس منه شيء»[4].

قال يحيى بن معين: ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب[5]، وقال العجلي: ثقة مكي[6]، وقال أبو حاتم: هو صالح الحديث[7]، وقال الدارقطني: ثقة حافظ، ربما حدث عن الضعفاء

(١) الكامل ابن عدي (٤/ ٣٠٧).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٨٤).
(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢/ ٣٨٩)، نتائج الأفكار (٤/ ٥٩).
(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (١٠/ ٤٠٥)، والمزي، تهذيب الكمال، (١٨/ ٣٣٨)، (٣٥٣٩).
(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٤).
(٦) العجلي، الثقات، ص ٣١٠.
(٧) ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨).

ودلس أسماءهم[1].

إنه من الواضح أن ابن جريج حافظ من الحفاظ، وإنما كلام الإمام أحمد وغيره من الأئمة؛ في تدليسه وعدم تصريحه بالسماع، وقد أكثر البخاري من رواياته في الصحيح، وهذا كله محمول على السماع لحسن الظن بالشيخين، كما قرر ذلك أهل المصطلح في كتب علوم الحديث، وقد وضع العلائي ابن جريج في المرتبة الثانية في التدليس؛ (من احتمل تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع، وذلك لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة)[2].

روايات ابن جريج في البخاري على قسمين: متصلة؛ وقد بلغت مئة واثنتين وسبعين رواية، ومنها(ح٢٩٦، ح٣٩٨،ح٥٧٠،ح٦٠٤،ح٧٦٤،ح٧٧٢،ح٨٤١،ح٨٥٤) وغيرها، والقسم الثاني: المعلقة؛ وبلغت ثلاثًا وعشرين رواية، وابن جريج له (١٣٧) شيخا انتقى منهم البخاري (١٣) شيخا فقط، مثل ابن أبي مليكة، وعطاء، وعمرو بن دينار، وغيرهم[3].

٨ – محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني:

قال عبد الله بن أحمد: «سمعته، يعني أباه، وذكر محمد بن إبراهيم التيمي المديني، فقال: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، أو منكرة، والله أعلم»، وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن خراش: «ثقة»، وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، وحديثه عن عائشة عند مالك والترمذي وصححه»[4].

وبالنظر إلى أقوال الأئمة؛ فقد وثقوا التيمي، ولذلك، قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٤٦٥): (ثقة له أفراد)، وفسر ابن حجر كلمة الإمام أحمد، هنا، فقال: (قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة)[5].

٩ – موسى بن نافع الأسدي، ويقال المدني أبو شهاب الحناط الكوفي:

(١) المؤتلف والمختلف (١/ ٥٣٢).
(٢) جامع التحصيل، ص٧٥.
(٣) الرواة–المشهورين برواية الإسرائيليات– في صحيح البخاري (أبو العالية وابن جريج أنموذجاً) ص٢١٩.
(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢١).
(٥) هدي الساري لابن حجر (١/ ٤٣٧).

قال أبو جعفر الجمال: قال أحمد بن حنبل: موسى بن نافع منكر الحديث»[١]، قال أبوداود: «سمعت أحمد قيل له: أبو شهاب موسى بن نافع؟ قال: ما أرى به بأسا، أو قال: ليس به بأس»[٢]، ووثقه أبو نعيم وابن معين وابن سعد وابن عمار، وذكره ابن حبان في الثقات وأبو حاتم في رواية، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «يكتب حديثه»[٣].

وقال ابن حجر: (صدوق)[٤]، وعلى كل حال؛ فلم يرو البخاري له إلا حديثا واحدا توبع فيه، قال ابن حجر: (قلت: ما له في الصحيحين سوى حديثه عن عطاء عن جابر في متعة الحج بمتابعة بن جريج وغيره عن عطاء)[٥].

١٠ – يزيد بن عبد الله بن خصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي:

قال الآجري عن أبي داود قال أحمد: «منكر الحديث»، وقال أحمد وأبو حاتم والنسائي: «ثقة»، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: «ثقة حجة»، وقال ابن سعد: «كان عابداً ناسكاً كثير الحديث ثبتاً»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: «كان ثقة مأمونًا»[٦].

وبذلك، يظهر أن الراوي ثقة متفق على ضبطه؛ ولذا، قال ابن حجر ملخصًا أقوال العلماء فيه: (ثقة)[٧].

وبذلك، يتأكد هنا أن مراد الإمام أحمد بقوله: (منكر الحديث)؛ التفرد، لا التضعيف للراوي، قال ابن حجر: (يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي، وقد ينسب إلى جده، قال بن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم)[٨].

١١– حرمي بن عمَارَة بن أبي حَفْصَة أَبُو روح الْبَصْرِيّ:

(١) سؤالاته ٤١١.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٨/ ١٦٥).
(٣) تهذيب التهذيب، (١٠/ ٣٣٤).
(٤) تقريب التهذيب، ص(٥٥٤).
(٥) هدي الساري لابن حجر (١/ ٤٤٧).
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (١١/ ٢٩٧).
(٧) تقريب التهذيب، ص (٦٠٢).
(٨) هدي الساري لابن حجر، ص (٤٥٣).

ذكره الْعقيلِيّ فِي الضُّعَفَاء، حكى عَن الْأَثْرَم عَن أَحْمد أَنه أنكر من حَدِيثه عَن شُعْبَة حديثين[1].

وحرمي وثقه الأئمة: قال يحيى بْن مَعِين: صدوق[2].

قال أبو حاتم الرازي: هو صدوق[3].

وذكره ابن حبان في الثقات[4].

قال الذهبي: وذكره العقيلي في الضعفاء فأساء»[5].

قال د. بشار عواد: لم يسئ أبداً، فمن كانت فيه غفلة؛ فمن حقه أن يذكر في كتب الضعفاء[6].

وقال الذهبي في موضع آخر: ثقة[7].

قال ابن حجر: صدوق يهم[8].

وأما إنكار الإمام أحمد الحديثين: أَحدهمَا عَن قَتَادَة عَن أنس: من كذب عَليّ، وَالْآخر عَن معبد بن خَالِد عَن حَارِثَة بن وهب فِي الْحَوْض؛ قَالَ الْعقيلِيّ: الحديثان معروفان من حَدِيث النَّاس، وَإِنَّمَا أنكرهما أَحْمد من حَدِيث شُعْبَة[9].

قال ابن حجر: حَدِيث الْحَوْض هَذَا أخرجه الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحَيْهِمَا من حَدِيثه، وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِد[10].

قلت: والذي يدخل معنا في بحثنا هو حديث الحوض، أخرجه البخاري من حديث حرمي بن عمارة عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة بن وهب، وتابعه ابن أبي عدي عن شعبة به[11].

وبذلك، نعرف أن قصد الإمام أحمد أنه تفرد به، وقد تابعه ابن أبي عدي في البخاري؛ فزال التفرد عن الحديث، والحديث مشهور معروف.

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٨٢)
(٢) تاريخ ابن معين (٤/ ٩٦).
(٣) () الجرح والتعديل (٣/ ٣٠٧).
(٤) الثقات ابن حبان (٨/ ٢١٦).
(٥) الميزان (١ / ٤٧٤).
(٦) () تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥ / ٥٥٨).
(٧) الكاشف (١/ ٣١٨).
(٨) تقريب التهذيب ص/ ٢٢٩.
(٩) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٨٢)
(١٠) (هدي الساري ص٣٩٦).
(١١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض (٨/ ١٢١)، (٦٥٩٢).

١٢-حسان بن إبْرَاهِيم الْكرْمَاني، أنكر عَلَيْهِ أَحْمد بن حَنْبَل أَحَادِيث[١].

قال عبد الله: حَدَّثْتُ أَبي بِحَديثِ حَسّانِ بْنِ إبْراهيمَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الْكوفِيِّ قالَ: سَمِعْتُ الْعَلاءَ قالَ: سَمِعْتُ مَكْحولا يُحَدِّثُ عَنْ أَبي أُمامَةَ وَواثِلَةَ قالا: كانَ النَّبيّ ﷺ إذا قامَ في الصَّلاةِ لَمْ يَلْتَفِتْ يَمينًا وَلا شِمالا، وَرَمى بِبَصَرِهِ مَوْضِعَ سُجودِهِ، فَأَنْكَرَهُ جِدًّا، وَقَالَ: اضْرِبْ عَلَيْهِ[٢].

قال حرب بْن إِسْماعيل الكرماني: سمعت أَحْمَد بن حنبل يوثق حسان بن إبراهيم، ويقول: حديثه حديث أهل الصدق[٣].

قال يحيى بْن مَعين: ليس بِهِ بأس[٤].

قال العقيلي: في حَدِيثِهِ وَهْمٌ[٥].

قال ابن عدي: ولحسان شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدث بإفرادات كثيرة عن أَبان بن تغلب أَيضًا، عن إبراهيم الصائغ، وعن لَيْث بن أبي سُلَيم وعاصم الأحول وسائر الشيوخ؛ فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وحسان عندي من أهل الصدق، إلاَّ أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسنادا أو متنا، وإنما هو وهم منه، وَهو عندي لا بأس به[٦].

قال ابن حجر: له في الصَّحيح أَحاديث يسيرَة توبع عَلَيْهَا[٧].

وقال في موضع آخر: وَلَمْ أَرَ لَهُ فِي الْبُخارِيِّ شَيْئًا انْفَرَدَ بِهِ، وَقَدْ أَدْرَكَهُ بِالسِّنِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ؛ لِأَنَّهُ ماتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِئَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ الْبُخارِيُّ[٨].

١٣- عبد الرَّحْمَن بن ثروان أَبو قيس الأودي:

أنكر الإمام أحمد بعض أحاديثه، قال عبد الله بن أحمد: حدث أبي بحديث الأشجعي ووكيع، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل، عن المغيرة بن شعبة، قال: مسح النبي ﷺ

(١) (هدي الساري ص ٣٩٦).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٨١).
(٣) الجرح والتعديل: ٣ / الترجمة ١٠٥٦.
(٤) تاريخه، رقم ٢٧٩.
(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي .(١/ ٢٥٥)
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال(٣/ ٢٦١).
(٧) فتح الباري لابن حجر(١/ ٣٩٦).
(٨) فتح الباري لابن حجر(٩/ ١٠٦).

على الجوربين والنعلين، قال أبي: ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس، قال أبي: أبى عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به، يقول: هو منكر، يعني حديث المغيرة هذا، لا يرويه إلا من حديث أبي قيس[١].

وقال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن حديث أبي قيس الأودي، مما روى عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ أنه مسح على النعلين والجوربين فقال لي: المعروف عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين، ليس هذا إلا من أبي قيس، إن له أشياء مناكير[٢].

وَقال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد: سَأَلتُ أبي عَن أبي قيس عَبْد الرحمن بْن ثروان، فقال: هو كذا وكذا، وحرك يده[٣].

ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال: لا يحتج بحديثه[٤].

وقال أحمد: «روى عنه الأعمش وشعبة، وهو يخالف في أحاديثه»[٥]

قال أحمد في روايته عنه: ليس به بأس[٦].

فبذلك، تعرف اختلاف الإمام أحمد في الكلام عليه، وأنكر عليه حديث المسح على الجوربين.

وأما أقوال الأئمة فيه؛ قال يحيى بن معين: أبو قيس ثقة[٧].

وقال العجلي: ثقة ثبت[٨].

قال أبو حاتم: «ليس بقوي[٩].

قال الذهبي: ثقة[١٠].

(١) (هدي الساري ص ٤١٧).
(٢) علل أحمد (٥٦١٢).
(٣) (ضعفاء العقيلي، الورقة ١١٦).
(٤) (الضعفاء، الورقة ٩٣).
(٥) العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٤١٢، رقم ٨٧٠.
(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٣).
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .(٥/ ٢١٨)
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢١٨).
(٩) الجرح والتعديل: ٥/ ٢١٨.
(١٠) الكاشف: ٢/ ١٥٩.

قال ابن حجر: صدوق، ربما خالف[١].

وبالنظر إلى كلام الإمام أحمد، فقد اختلف فيه وأنكر بعض أحاديثه، وأما الإمام البخاري؛ فأخرج له في صحيحه، كتاب الفرائض، حديثين كلاهما عن هزيل[٢].

قال البخاري: أبو قيس الأودي الكوفي سَمِعَ علقمة وعَمْرو بْن ميمون وهزيلا[٣].

فيكون البخاري قد انتقى من حديثه عن هزيل، وهذا ثابت في السماع منه.

١٤-عبد السَّلَام بن حَرْب الْملائي الْكوفِي أَبو بكر:

وقد أنكر الإمام أحمد بعض أحاديثه، قالَ أَحْمد بن حَنْبَل: كُنّا ننكر مِنْهُ شَيْئا؛ كانَ لا يَقول حَدثنا إِلّا في حَديث أَو حديثين، وَقيل لِابْنِ الْمُبارك فِيهِ فَقال: مَا تحملني رجْلي إِلَيْهِ[٤].

وأما أقوال الأئمة فيه؛ قال البخاري: صدوقٌ[٥].

وقال يحيى بن معين: هو صدوق[٦].

ووثقه العجلي[٧].

قال أبو حاتم: ثقة صدوق[٨].

وقال: سكن الكوفة، سَمِعَ أيوب ويونس وأبا خالد الدالاني، سمع منه الفضل ابن دكين[٩].

قال ابن عدي: عَبد السلام بن حرب حسن الرواية عن الكوفيين[١٠].

قال الذهبي: الكوفيون يوثقونه[١١].

(١) تقريب التهذيب ـ العاصمة (ص: ٥٧٣).
(٢) تقريب التهذيب. العاصمة (ص: ٥٧٣).
(٣) كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة، (٨/ ١٥١)، (٦٧٣٦)، وباب ميراث السائبة، (٨/ ١٥٤)،(٦٧٥٣).
(٤) هدي الساري ص ٤٢٠، «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣/ ٤٨٥).
(٥) ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٤٥).
(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٥٦).
(٧) الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٣٠٣).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٤٧).
(٩) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٦/ ٦٦).
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٤).
(١١) ميزان الاعتدال (٢/ ٦١٥).

وأما إنكار الإمام أحمد لبعض أحاديثه؛ فلم يخرج له البخاري منفردا إنما يتابعه بغيره.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب تلبس الحادة ثياب العصب (٧/ ٦٠) حديث رقم ٥٣٤٢، تابعه الأنصاري.

وأخرج البخاري له حديثًا عن أيوب عن أبي قلابة عن زهدم حديث قدوم الأشعريين، كتاب المغازي، باب قوم الأشعريين وأهل اليمن (٥/ ١٧٣) (٤٣٨٥)، وتابعه حماد بن زيد عن أيوب به كما في كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين (٤/ ٨٩) (٣١٣٣).

عُثْمان بن مُحَمَّد بن أبي شيبَة الْكوفِي أحد الْحفاظ الْكِبار ..... وَقالَ عبد الله بن أَحْمد: عرضت على أبي أَحاديث لعُثْمان فأنكرها، وَقالَ: ما كانَ أَخوهُ، يَعْني أَبا بكر، تطيق نَفسه لشَيْء من هَذِه الْأَحاديث[١].

وقد وثقه الأئمة، قال يحيى بن معين: ثقة أمين[٢].

وقال العجلي: ثقة[٣].

وقال أبو حاتم: هو صدوق[٤].

قال ابن حجر: ثقة حافظ شهير، وله أوهام[٥].

وقد رد الخطيب البغدادي على كلام الإمام أحمد، وبين أنه ثقة، وأن أحاديثه معروفة كما في تاريخ بغداد[٦].

نقل الذهبي عن الأزدي أنه قال: رأيت أصحابنا يذكرون أن عثمان روى أحاديث لا يتابع عليها[٧]، وتعقبه الذهبي وقال: قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث؛ لسعة ما روى، وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في صحيحهما..... وقد سئل عنه

(١) (هدي الساري، ص ٤٢٤).
(٢) تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١١/ ٢٨٣).
(٣) الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٣٢٩).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٦٧).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٦).
(٦) تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١١/ ٢٨٥).
(٧) ميزان الاعتدال (٥/ ٤٩).

الإمام أحمد فقال: ما علمت إلا خيرا، وأثنى عليه[١].

يقصد بذلك ما ذكره الخطيب البغدادي قال: قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: ابن أبي شيبة ما تقول فيه؟ أعني أبا بكر، فقال: ما علمت إلا خيرًا، وكأنه أنكر المسألة عنه، قلت لأبي عبد الله: فأخوه عثمان؟ فقال: وأخوه عثمان ما علمت إلا خيرًا، وأثنى عليه، وقال: عثمان رجل سليم[٢].

١٥- مُحَمَّد بن عبد الله أَبو أَحْمد الزبيرِي:

أنكر أَحْمد بعض حَديثه عَن سُفْيان[٣].

وقد وثقه الأئمة، قال ابن سعد: كان صدوقا كثير الحديث[٤].

قال يحيى بن معين: ثقة[٥].

وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان يتشيع[٦].

وَقَال التِّرْمِذِيّ: ثقة حافظ[٧]، وَقال ابن شاهين في «الثقات»: قال أبو نعيم في أصحاب سفيان: ليس منهم أحد مثل أبي أحمد الزبيري، واسمه مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بْن الزبير[٨]، قال ابن قانع: ثقة[٩]، وأما كلام الإمام أحمد عليه؛ فقد قال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبد الله، يعني أحمد بن حنبل: أبو أحمد الزبيري كان كثير الخطأ في حديث سفيان[١٠].

وهذا انفرد به حنبل عن الإمام أحمد وجاء ما يخالف ذلك؛ إذ قال أبو بكر بن أبي عتاب الأعين: سمعت أحمد بن حنبل، وسألته عن أصحاب سفيان، قلت له: الزبيري، ومعاوية بن هشام، أيهما أحب إليك؟ قال: الزبيري، قلت له: زيد بن الحباب، أو الزبيري؟ قال:

(١) ميزان الاعتدال (٥ / ٤٩).
(٢) «تاريخ بغداد» ١١/ ٢٨٧.
(٣) هدي الساري ص ٤٦٣.
(٤) (طبقاته: ٦ / ٤٠٢).
(٥) الجرح والتعديل» ٧/ ترجمة (١٦١١).
(٦) الثقات للعجلي ص ٤٧، قال د. بشار عواد: لم يثبت تشيعه، وليس هناك ما يدل على ذلك.
(٧) (الجامع – ٢٨٣٥).
(٨) (الترجمة ١٢٦٢).
(٩) تهذيب التهذيب (٩ / ٢٥٥).
(١٠) ه«تاريخ بغداد» ٥/ ٤٠٣.

الزبيري[1].

وأما البخاري؛ فقد أخرج له في صحيحه، كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية (٧/ ١٠٦)، ٥٥٩٢. وتابع محمد بن عبد الله الزبيري يحيى بن سعيد القطان عن سفيان.

وروى البخاري لمحمد الزبيري عن غير سفيان، وهما عيسى بن طهمان (٣١٠٧)، ومسعر (٨٢٠).

١٦- يحيى بن أبي إِسْحاق الْحَضْرَمِيّ الْبَصْرِيّ:

قالَ الْعقيلِيّ فِي الضُّعَفاء لما ذكره: قالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيه: فِي حَدِيثه نَكَارَة[2].

يشير إلى ما ذكره العقيلي: قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: فيحيى بن أبي إسحاق؟ قال: في حديثه نكارة. قلت: فأيهما أحب إليك؛ عبد العزيز، أم يحيى؟ قال: عبد العزيز أوثق حديثًا من يحيى، عبد العزيز من الثقات، يحيى في حديثه بعض، يعني الضعف[3].

وقد وثقه الأئمة، قال ابن سعد: ثقة[4]، وقال يحيى بن معين: ثقة[5]، وقال أبوحاتم: لا بأس به، صالح[6]، وقال النسائي: ثقة[7].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[8].

قال الذهبي: ثقة[9].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[10].

ولم يُرد الإمام أحمد تضعيفه بقوله: «في حديثه نكارة»، بل أراد بيان وهمه القليل، وهو يُحتمل للثقة، بدليل أنه قاله مبينًا حاله بالنسبة لمن هو أوثق منه.

(١) الجرح والتعديل» ٧/ ترجمة (١٦١١).
(٢) هدي الساري ص ٤٥٠.
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٣٩٩).
(٤) الطبقات الكبرى٥ / ٢٥٤.
(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله(٣/ ٢٧).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم – رقم الرواة (٩/ ١٢٥).
(٧) تهذيب التهذيب ١١/ ١٥٦.
(٨) الثقات لابن حبان (٥/ ٥٢٤).
(٩) الكاشف ٢/ ٣٦١، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ١٥٨.
(١٠) تقريب التهذيب ٧٥٠١.

وأما إخراج البخاري له؛ فقد قال ابن حجر: إن البخاري أخرج له أربعة أحاديث، ثلاثة توبع عليها عنده، والرابع له عنده شواهد[١].

١٧- يحيى بن سليم الطَّائِفِي

وقال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: وقعت على يحيى بن سليم وهو يحدث عن عبيد الله أحاديث مناكير فتركته، ولم أحمل عنه إلا حديثًا[٢].

وسَألته عَن يحيى بن سليم، قالَ: كَذا وَكَذا، وَالله إِن حَديثه، يَعْني فِيهِ شَيْء، وَكَأَنَّهُ لم يحمده، وَقالَ مرّة أُخْرى: كانَ قد أتقن حَديث ابن خثيم، كانَت عِنْده فِي كتاب، فَقُلْنا لَهُ: أعطنا كتابك، فَقالَ: أعطوني مُصحفا رهنا، قُلْنا: من أَيْن لنا مصحف وَنحن غرباء[٣]؟!.

وبالملاحظة؛ نجد أن الإمام أحمد يوثقه إذا كان من غير عبيد الله أو كان من كتابه، وبالنظر إلى ما رواه ابن عدي عن أحمد بن حنبل؛ يقول يَحْيى بن سليم: ثقة[٤].

وأما الأئمة، فقد قَال مُحَمَّد بْن سعد: كان ثقة، كثير الحديث[٥].

وقال العجلي: ثِقَة[٦].

وقال يحيى بن معين: ثِقَةٌ[٧].

وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به[٨].

وَقال النَّسائي: ليس به بأس، وهُوَ منكر الحديث عَنْ عُبَيد الله بن عُمَر[٩].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ[١٠].

وأما البخاري؛ فقد قال في التاريخ: يحيى بْن سليم الطائِفِي الحذَّاء الْقُرَشِيّ أَبو محمد،

(١) هدي الساري ص/(٤٥٠) بتصرف.
(٢) هدي الساري ص/(٤٥١)، ضعفاء العقيلي» (٢٠٣٠).
(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله.(٢/ ٤٨٠)
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٦٢).
(٥) طبقاته: ٥ / ٥٠٠.
(٦) الثقات للعجلي، ط الدار (٢/ ٣٥٣).
(٧) معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز – ط الفاروق (ص: ١٦٠).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٥٦).
(٩) ضعفاء النَّسائي، الترجمة ٦٣٢.
(١٠) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٩٩).

ويقال: أبو زكريا، سمع إسماعيل ابن أمية وابْن خثيم والثوري[١].

قال ابن حجر: لم يخرج له الشيخان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئاً، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن إسماعيل ابن أمية عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يقول الله تعالى: ثلاثة أنا خصيمهم الحديث، وله أصل عنده من غير هذا الوجه[٢].

وَالتَّحْقيقُ أَنَّ الْكَلامَ فيهِ، إِنَّما وَقَعَ فِي رِوايَتِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ خَاصَّةً، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ رِوايَتِهِ[٣].

وبذلك، نعرف سبب إخراجه له في صحيحه.

١٨- يُونُس بن يزيد الأَيْلِي صاحب الزُّهْرِيّ:

قال الْمَيْمونيّ: سُئِلَ أَحْمد؛ من أثبت في الزُّهْرِيّ؟ قالَ: معمر، قيل: فيونس؟ قالَ: روى أَحاديث مُنكرَة، وَقالَ الْأَثْرَم عَن أَحْمد: كانَ يَجيء بأَشْياء، يَعْني مُنكرَة، ورأيته يحمل عَلَيْهِ، وَقالَ أَبو زرْعَة الدِّمَشْقِي: سَمِعت أَحْمد يَقول: في حَديث يونُس مُنكرات[٤].

ويونس بن يزيد وثقه الأئمة، وخصوصا من حديث الزهري.

قال أحمد: يونس أكثر حديثا عَن الزُّهْرِيّ من عقيل، وهما ثقتان[٥].

وَقال يعقوب بْن شَيْبَة: صالح الحديث، عالم بحديث الزُّهْرِيّ[٦].

قال البخاري: سَمِعَ الزُّهْرِيّ ورزيقا[٧].

قال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح[٨].

قال ابن مهدي: كتابه صحيح[٩].

قال يحيى بن معين: معمر ويونس عالمان بحديث الزهري[١٠].

(١) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ٢٧٩).
(٢) هدي الساري ص (٤٥١).
(٣) فتح الباري لابن حجر .(٤/ ٤١٨)
(٤) (هدي الساري ص ٤٥٥).
(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٥٥٥).
(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٥٥٧).
(٧) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ٤٠٦).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٨).
(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٨).
(١٠) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ٤٠٦).

قال أبو زرعة الرازي: لا بأس به[١].

قال العجلي: ثِقَة[٢].

قال أحمد بن حنبل: قال وكيع: رأيت يونس الأيلي وكان سيئ الحفظ[٣].

يقصد بذلك قد يقع منه تفرد، وإلا، فهو عالم ثبت في حديث الزهري.

قال ابن حجر: وَثَّقَهُ الْجُمْهور مُطلقًا، وَإِنَّما ضعفوا بعض رِوايَته؛ حَيْثُ يُخالف أقرانه، أَو يحدث من حفظه، فَإِذا حدث من كِتابه؛ فَهُوَ حجَّة، قالَ ابن البرقي: سَمِعت ابن الْمَدِينِيّ يَقول: أثبت النَّاس في الزُّهْرِيّ مالك وابن عُيَيْنَة وَمعمر وَزِياد بن سعد وَيونُس من كِتَابه، وَقد وَثَّقَهُ أَحْمد مُطلقًا، وابن معين وَالْعجلِي وَالنَّسائِيّ وَيَعْقوب بن شيبَة وَالْجُمْهور، وَاحْتج بِهِ الْجَماعَة[٤].

وبالتتبع؛ فإن كل ما جاء في البخاري عن يونس بن يزيد عن الزهري فقط.

كتاب الصلاة، باب رفع الصوت في المساجد،(١/ ١٠١) (٤٧١).

كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من الماء(٢/ ١٢٦) (١٤٨٣) وغيرها.

١٩- حميد بن الْأسود أَبو الْأسود الْبَصْرِيّ:

وثقه أَبو حاتم، وَقالَ أَحْمد بن حَنْبَل: ما أنكر ما يَجيء بِهِ[٥].

وقد وثقه الأئمة؛ فقال البرذعي: قلتُ لأبي زُرْعَة، في حديث احتججت عليه: عن حُميد بن الأسود أبي الأسود، فدفعه. فقلت له: حميد صدوق؟ فقال: حميد في حديثه شيء، ربما وهم[٦].

قال أبو حاتم الرازي: ثقة [٧].

قال القواريري: كان صدوقا[٨].

ذكره ابن حبان في الثقات[٩].

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٩).
(٢) الثقات للعجلي، ط الدار(٢/ ٣٧٩).
(٣) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ٤٠٦).
(٤) (هدي الساري، ص ٤٥٥).
(٥) (هدي الساري، ص ٣٩٩).
(٦) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص: ١١٩).
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢١٨).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢١٨).
(٩) الثقات لابن حبان (٦/ ١٩٠).

«وقال الحاكم عن الدارقطني: «لا بأس به»، سؤالات الحاكم، ١٩٧.

وقال العقيلي في الضعفاء: «كان عفان يحمل عليه؛ لأنه روى حديثًا منكرًا»[١].

وقال الأثرم عن أحمد: «سبحان الله! ما أنكر ما يجيء به»[٢]

وقال الساجي: «صدوق عنده مناكير»[٣].

وقال ابن حجر: «تكلم فيه الساجي بلا حجة»[٤].

روى له البخاري حديثين قرنه فيهما بيزيد بن زريع، أحدهما في تفسير سورة البقرة، والآخر في الجهاد، كما أفاد ابن حجر في مقدمة الفتح[٥].

خاتمة

وبعد الاستقراء والبحث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– منهج البخاري منهج الانتقاء بين الرواة؛ سواء بانتقاء مروياتهم أو من روى عنهم.

– البخاري تفنّن بالرواية عن هؤلاء الرواة، وتجنب مناكيرهم، وأخرج عنهم بالانتقاء أو المتابعة مع غيرهم.

– ما أخرجه البخاري واستُنكر عليه لأجل تفرد الراوي، هو من باب أن البخاري يرى أنّ تفرده بهذا الحديث محتمل، ويخالف الإمام أحمد في استنكاره، وقد يكون البخاري اطلع على متابعات أو شواهد أو قرائن تستبعد فرضية تفرده أو وهمه.

– ليس كل جرح في الراوي يقبل دائما؛ إنما هناك موانع لقبول الجرح.

– ابن حجر كان له الفضل الأكبر في بيان أهم هذه الحقائق، وذلك من خلال تطبيقاته، ومن خلال تنظيراته وتقريراته، فرحمه الله تعالى.

(١) التهذيب: ٣ / ٣٧.
(٢) التهذيب: ٣ / ٣٦.
(٣) هدي الساري: ٣٩٩.
(٤) هدي الساري ٤٦٢.
(٥) هدي الساري: ٣٩٩.

المراجع والمصادر

١. العسقلاني، ابن حجر، المتوفى: ٨٥٢هـ، (١٤٢٢هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، الرياض، مطبعة سفير.

٢. الإفريقي، ابن منظور الأنصاري، المتوفى: ٧٠٠هـ، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، ج ٥، ص (٢٣٢-٢٣٤) بيروت، دار صادر.

٣. البغدادي، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المؤتلف والمختلف للدارقطني، المحقق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامية.

٤. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى: ١٠٠٤ هـ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر،

٥. الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، ت٦٠٦هـ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، حقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية.

٦. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، المتوفى: ٨٥٢هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المحقق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحب الدين الخطيب، دار الكتب العلمية.

٧. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ت ٨٥٢ هجري (١٤٠٦هـ.)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوَّامة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الرشيد بحلب.

٨. المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، أطراف الغرائب والأفراد، الناشر: دار الكتب العلمية.

٩. البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي.

١٠. البغدادي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن سطام، ت٢٣٣هـ (١٤٠٨هـ)، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

١١. العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة: عالم الكتب.

١٢. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (١٣٦٩هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، الناشر: دار الوعي.

١٣. الكوفي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي، ت ٢٦١هـ (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م)، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، مكتبة الدار.

١٤. البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٥. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر، ت: ٨٥٢هـ، تهذيب التهذيب، الهند، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

١٦. الحلبي، برهان الدين (١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى.

١٧. الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، ت٧٦٢هـ، (١٤١٨هـ) نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الريان.

١٨. التميمي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى، المعروف بابن القلانسي (المتوفى: ٥٥٥هـ)، تاريخ دمشق لابن القلانسي، المحقق: د. سهيل زكار، دمشق، الناشر: دار حسان للطباعة والنشر.

١٩. الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن حسن السلامي، ت ٧٩٥هـ (١٩٨٧م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام سعيد، مكتبة المنار.

٢٠. السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ م)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، الناشر الجامعة الإسلامية.

٢١. النوري، السيد أبو المعاطي وعيد، أحمد عبد الرزاق و محمد، محمود، (١٩٩٧ م) «موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله»، الطبعة الأولى، عالم الكتب.

٢٢. بن قيماز، شمس الدين محمد بن أحمد، ت:٧٤٨هجري، (١٤١٣هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة – أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن بجدة.

٢٣. بن قيماز، شمس الدين محمد بن أحمد، ت:٧٤٨هجري، (١٩٩٨م)، تذكرة الحفاظ، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٤. بن قيماز، شمس الدين محمد بن أحمد، ت:٧٤٨هجري، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، من تكلم فيه وهو موثق، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، الطبعة الأولى.

٢٥. بن قيماز، شمس الدين محمد بن أحمد، ت:٧٤٨هجري، ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٢٦. بن قيماز، شمس الدين محمد بن أحمد، ت٧٤٨هجري، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، قطر، إدارة إحياء التراث.

٢٧. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ت: ١٤٩٧هجري، (١٤٠٣هـ) ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، الطبعة الأولى، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢٨. التميمي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي، ت: ٢٧٧هجري (١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢م)، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٢٩. اليماني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي، ت:١٣٨٦هـ، (١٤٠٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني و زهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي.

٣٠. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد، ت ٣٦٥ هجري (١٤٠٩ه – ١٩٨٨م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، بيروت، الناشر: دار الفكر.

٣١. ابن شاهين، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ، تاريخ أسماء الثقات، الدار السلفية، الكويت.

٣٢. زاده، قاضي سعدي جلب الهمام الحنفي،(١٣١٥هـ) «نتائج الأفكار» المطابع الأميرية.

٣٣. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الناشر: مكتبة المنارة الزرقاء.

٣٤. الجعفي، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (١٣٩٦هـ) التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، الناشر: دار الوعي.

٣٥. الجعفي، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (١٣٩٦هـ)، الضعفاء الصغير، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي.

٣٦. الجعفي، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، ت: ٢٥٦هجري، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر.

٣٧. البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، ت:٣٥٤هجري (١٩٧٥م)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى.

٣٨. البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي(١٩٥٩م)، مشاهير علماء الأمصار، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.

٣٩. الحسيني، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، ت١٧٩٠م، تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر دار الهداية.

٤٠. أبو الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: ١٣٢٩هجري (١٤١٤هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل، سنة الولادة ١٦٤/ سنة الوفاة ٢٤١، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر مكتبة العلوم والحكم.

٤١. المحمدي، الدكتور عبد القادر المحمدي، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة.

٤٢. العبيد، سندس عادل (١٤٣٩هـ) الرواة- المشهورين برواية الإسرائيليات- في صحيح البخاري (أبو العالية وابن جريج أنموذجاً) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية.

٤٣. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، ت:٢٦١هـ، مقدمة الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٤٤. النووي، يحيى بن شرف، ت:٦٧٦هـ(١٣٩٢هـ)، المنهاج شح صحيح مسلم بن الحجاج، الطبعة الثانية، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٤٥. بن معين، أبو زكريا، يحيى، ت ١٥٨هـ (١٤٠٠هـ)، تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث.

٤٦. بن معين، يحيى (١٤٠٥هـ)، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الطبعة: الأولى، دمشق، مجمع اللغة العربية.

٤٧. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، ت: ٧٤٢هجري، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، بيروت الناشر: مؤسسة الرسالة.

AlmrAjς

1.Alçsqlany، Abn Hjr، AlmtwfŶ: 852h1422) ،-h-). nzhħ AlnĎr fy twDyH nxbħ Alfkr fy mSTlH hl Al θr، tHqyq: çbd Allh bn Dyf Allh AlrHyly، AlTbçħ Al wlŶ، AlryAD، mTbçħ sfyr.

2.AlĂfryqy، Abn mnĎwr Al nSAry، AlmtwfŶ: 700h1414) ،-h -)، lsAn Alçrb، AlTbçħ AlθAlθħ، j 5، S (232234-) byrwt، dAr SAdr.

3.AlbγdAdy، bw AlHsn çly bn çmr AldArqTny، Almŵtlf wAlmxtlf lldArqTny، AlmHqq: Aldktwr mwfq bn çbd Allh bn çbd AlqAdr، dAr Alγrb AlĂslAmyħ.

4. bw AlHsyn Hmd bn fArs bn zkryA، AlmtwfŶ: 1004 h، (1399h1979 - -m)، mçjm mqAyys Allγħ، AlmHqq: çbd AlslAm mHmd hArwn، AlnAŝr: dAr Alfkr،

5.Aljzry، bw AlsçAdAt AlmbArk bn mHmd، t606h (1399h 1979 - -m)، AlnhAyħ fy γryb AlHdyθ wAl θr، Hqyq: TAhr Hmd AlzAwy - mHmwd mHmd AlTnAHy، byrwt، Almktbħ Alçlmyħ.

6.Alçsqlany، bw AlfDl Hmd bn çly bn mHmd bn Hmd bn Hjr، AlmtwfŶ: 852h-، ftH AlbAry ŝrH SHyH AlbxAry، AlmHqq: çbd Alçzyz bn çbd Allh bn bAz، wmHb Aldyn AlxTyb، dAr Alktb Alçlmyħ.

7.Alçsqlany، bw AlfDl Hmd bn çly bn mHmd bn Hmd bn Hjr، t 852 h-jry (1406h-.)، tqryb Althðyb، AlmHqq: mHmd çŵAmħ، AlTbçħ Al wlŶ، mTbçħ dAr Alrŝyd bHlb.

8.Almqdsy، bw AlfDl mHmd bn TAhr، TrAf AlγrAŶb wAl

frAd، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ.

9.Albsty، bw HAtm mHmd bn HbAn، AlmjrwHyn، tHqyq: mHmwd ĂbrAhym zAyd، Hlb، dAr Alwçy.

10.Albγdady، bw zkryA yHyŶ bn mçyn bn çwn bn zyAd bn sTAm، t233h (1408h)، mktbħ AldAr، AlTbçħ Al wlŶ، tHqyq: Hmd mHmd nwr syf.

11.AlçlAŶy، bw sçyd bn xlyl bn kykldy bw sçyd (1407 h/1986 m)، jAmç AltHSyl fy HkAm AlmrAsyl، tHqyq: Hmdy çbd Almjyd Alslfy، AlTbçħ AlθAnyħ، byrwt، mŵssħ: çAlm Alktb.

12.AlnsAŶy، Hmd bn ŝçyb bw çbd AlrHmn (1369 h)، AlDçfA' wAlmtrwkyn، tHqyq: mHmwd ĂbrAhym zAyd، AlTbçħ Al wlŶ، AlnAŝr: dAr Alwçy.

13.Alkwfy، Hmd bn çbd Allh bn SAlH bw AlHsn Alçjly، t261h (1405 h/1985m)، mçrfħ AlθqAt، tHqyq: çbd Alçlym çbd AlçĎym Albstwy، AlTbçħ Al wlŶ، Almdynħ Almnwrħ، mktbħ AldAr.

14.Albγdady، Hmd bn çly bw bkr AlxTyb، tAryx bγdAd، byrwt، dAr Alktb Alçlmyħ.

15.AlçsqlAny، Hmd bn çly bn mHmd Abn Hjr، t: 852h، thðyb Althðyb، Alhnd، AlnAŝr: mTbçħ dAŶrħ AlmçArf AlnĎAmyħ.

16.AlHlby، brhAn Aldyn (1404 h/1984 m) Alkŝf AlHθyθ çmn rmy bwDç AlHdyθ، tHqyq: SbHy AlsAmrAŶy، AlTbçħ Al wlŶ.

17.Alzylçy، jmAl Aldyn bw mHmd çbd Allh bn ywsf، t762h،-

1418)h-) nSb AlrAyħ l HAdyθ AlhdAyħ، tHqyq: mHmd çwAmħ، AlTbçħ Al wlŶ، byrwt، mŵssħ AlryAn.

18.Altmymy، Hmzħ bn sd bn çly bn mHmd، bw yçlŶ، Almçrwf bAbn AlqlAnsy (AlmtwfŶ: 555h-)، tAryx dmŝq lAbn AlqlAnsy، AlmHqq: d. shyl zkAr، dmŝq، AlnAŝr: dAr HsAn llTbAçħ wAlnŝr.

19.Altrmðy، zyn Aldyn çbd AlrHmn bn Hmd bn rjb bn Hsn AlslAmy، t 795h (1987m)، ŝrH çll Altrmðy، tHqyq: Aldktwr hmAm sçyd، mktbħ AlmnAr.

20.AlsjstAny، slymAn bn Al ŝçθ bw dAwd (1399 h/1979 m)، sŵAlAt by çbyd AlĀjry bA dAwd AlsjstAny، tHqyq: mHmd çly qAsm Alçmry، AlTbçħ Al wlŶ، Almdynħ Almnwrħ، AlnAŝr AljAmçħ AlĂslAmyħ.

21.Alnwry، Alsyd bw AlmçATy w çyd، Hmd çbd AlrzAq w mHmd، mHmwd، (1997 m) "mwswçħ qwAl AlĂmAm Hmd bn Hnbl fy rjAl AlHdyθ wçllh"، AlTbçħ Al wlŶ، çAlm Alktb.

22.bn qymAz، ŝms Aldyn mHmd bn Hmd، t:748hjry، (1413 h)، AlkAŝf fy mçrfħ mn lh rwAyħ fy Alktb Alstħ، tHqyq mHmd çwAmħ - Hmd mHmd nmr AlxTyb، AlTbçħ Al wlŶ، dAr Alqblħ llθqAfħ AlĂslAmyħ - mŵssħ çlwm AlqrĀn bjdħ.

23.bn qymAz، ŝms Aldyn mHmd bn Hmd، t:748hjry، (1998 m)، tðkrħ AlHfAĎ، byrwt، dAr Alktb Alçlmyħ.

24.bn qymAz، ŝms Aldyn mHmd bn Hmd، t:748hjry، (1406h/1986m)، mn tklm fyh whw mwθq، AlmHqq: mHmd ŝkwr

bn mHmwd AlHAjy mryr AlmyAdyny، AlTbçħ Al wlŶ.

25.bn qymAz، ŝms Aldyn mHmd bn Hmd، t:748hjry، myzAn AlAçtdAl llðhby، tHqyq çly mHmd AlbjAwy، byrwt – lbnAn، dAr Almçrfħ llTbAçħ wAlnŝr.

26.bn qymAz، ŝms Aldyn mHmd bn Hmd، t748hjry، Almγny fy AlDçfA'، tHqyq: nwr Aldyn çtr، qTr، ĂdArħ ĂHyA' AltrAθ.

27.AlsxAwy، ŝms Aldyn mHmd bn çbd AlrHmn، t: 1497hjry, (1403h-) ، ftH Almγyθ ŝrH lfyħ AlHdyθ، AlTbçħ Al wlŶ، lbnAn، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ.

28.Altmymy، çbd AlrHmn bn by HAtm mHmd bn Ădrys bw mHmd AlrAzy، t: 277hjry (1271 h/1952m)، AljrH wAltçdyl، AlTbçħ Al wlŶ، byrwt، AlnAŝr: dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby.

29.AlymAny، çbd AlrHmn bn yHyŶ bn çly Almçlmy، t:1386h 1406) ،-h-)، Altnkyl bmA fy t nyb Alkwθry mn Al bATyl، çlq çlyh: mHmd nASr Aldyn Al lbAny w zhyr AlŝAwyŝ wçbd AlrzAq Hmzħ، AlTbçħ AlθAnyħ، Almktb AlĂslAmy.

30.AljrjAny، çbd Allh bn çdy bn çbd Allh bn mHmd bw Hmd، t 365 hjry (1409h – 1988m)، AlkAml fy DçfA' AlrjAl، tHqyq: yHyŶ mxtAr γzAwy، AlTbçħ AlθAlθħ، byrwt، AlnAŝr: dAr Alfkr.

31.Abn ŝAhyn، çmr bn Hmd bw HfS AlwAçĎ، tAryx smA' AlθqAt، AldAr Alslfyħ، Alkwyt.

32.zAdh، qADy sçdy jlb AlhmAm AlHnfy،(1315h) "ntAŶj Al fkAr" AlmTAbç Al myryħ.

33.Alðhby، mHmd bn Hmd bn ςθmAn، ðkr smA' mn tklm fyh whw mwθq، AlnAŝr: mktbħ AlmnArħ AlzrqA'.

34.Aljςfy، mHmd bn ĂsmAςyl bw ςbd Allh AlbxAry (1396 h) AltAryx Al wsT، tHqyq: mHmwd ĂbrAhym zAyd، AlTbςħ Al wlŶ، AlnAŝr: dAr Alwςy.

35.Aljςfy، mHmd bn ĂsmAςyl bw ςbd Allh AlbxAry (1396 h)، AlDςfA' AlSγyr، AlTbςħ Al wlŶ، tHqyq: mHmwd ĂbrAhym zAyd، AlnAŝr: dAr Alwςy.

36.Aljςfy، mHmd bn ĂsmAςyl bn ĂbrAhym bw ςbd Allh AlbxAry، t: 256hjry، AltAryx Alkbyr، tHqyq: Alsyd hAŝm Alndwy، AlnAŝr: dAr Alfkr.

37.Albsty، mHmd bn HbAn bn Hmd bw HAtm Altmymy، t:354hjry (1975m)، AlθqAt، tHqyq: Alsyd ŝrf Aldyn Hmd، AlTbςħ Al wlŶ.

38.Albsty، mHmd bn HbAn bn Hmd bw HAtm Altmymy(1959 m)، mŝAhyr ςlmA' Al mSAr، byrwt، AlnAŝr: dAr Alktb Alςlmyħ.

39.AlHsyny، mHm̆d bn mHm̆d bn ςbd Alrž̆Aq، bw AlfyD، Alml̆q̆b bmrtDŶ Alź̆bydy، t1790m، tAj Alςrws mn jwAhr AlqAmws، AlnAŝr dAr AlhdAyħ.

40. bw AlTyb، mHmd ŝms AlHq AlςĎym ĀbAdy، t: 1329hjry (1414 h)، sŵAlAt by dAwd llĂmAm Hmd bn Hnbl fy jrH AlrwAħ wtςdylhm، Hmd bn Hnbl، snħ AlwlAdħ 164/ snħ AlwfAħ 241، tHqyq: d. zyAd mHmd mnSwr، AlnAŝr mktbħ Alςlwm wAlHkm.

41.AlmHmdy، Aldktwr ςbd AlqAdr AlmHmdy، AlŝAð wAlmnkr wzyAdħ Alθqħ.

42.Alςbyd، snds ςAdl (1439h) AlrwAħ- Almŝhwryn brwAyħ AlĂsrAŶylyAt- fy SHyH AlbxAry (bw AlςAlyħ wAbn jryj nmwðjÁ) mjlħ jAmςħ AlŝArqħ llςlwm Alŝrςyħ wAlqAnwnyħ.

43.AlnysAbwry، mslm bn AlHjAj، t:261h، mqdmħ AlSHyH، tHqyq: mHmd fŵAd ςbd AlbAqy، byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby.

44.Alnwwy، yHyŶ bn ŝrf، t:676h1392) -h-)، AlmnhAj ŝH SHyH mslm bn AlHjAj، AlTbςħ AlθAnyħ، byrwt، dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby.

45.bn mςyn، bw zkryA، yHyŶ، t 158h (1400h)، tAryx Abn mςyn - rwAyħ ςθmAn AldArmy، tHqyq: d. Hmd mHmd nwr syf، dmŝq، dAr Alm mwn lltrAθ.

46.bn mςyn، yHyŶ (1405 h)، mςrfħ AlrjAl ςn yHyŶ bn mςyn wfyh ςn ςly bn Almdyny w by bkr bn by ŝybħ wmHmd bn ςbd Allh bn nmyr wγyrhm، rwAyħ Hmd bn mHmd bn AlqAsm bn mHrz، AlmHqq: Aljz' Al wl: mHmd kAml AlqSAr، AlTbςħ: Al wlŶ، dmŝq، mjmς Allγħ Alςrbyħ.

47.Almzy، ywsf bn Alzky ςbd AlrHmn bw AlHjAj، t: 742hjry، (1400 h/1980m)، thðyb AlkmAl، tHqyq: d. bŝAr ςwAd mςrwf، AlTbςħ Al wlŶ، byrwt AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ..